



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم
قرارات ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلاغات

الانشرال سنوي	داخل الجزائر المشرق مورخيا	خارج الجزائر	الإدارة والتحرير الإمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية
النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها	صفحة	صفحة	
	100 دج	150 دج	7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر
	200 دج	300 دج	الهاتف : 15 • 18 • 65 الى 17 حج ب 50 - 5200
		بها فيها نقات الارسال	

بمن النسخة اصيب 1000 دج من النسخة الاصلية وترجمتها 500 دج من العدد للسنتين السابقة : حسب التسعيرة . وسلم الفهارس
جاتا للمشرئين . المطلوب منهم ارسال لائق الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 دج لمن
النشر على اساس 20 دج للسنة .

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 85 - 119 مؤرخ في أول رمضان عام
1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 يحدد المهام
العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها
في الوزارات (استدراك). 1099

مرسوم رقم 85 - 197 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام
1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985 يحدد أسعار

الحبوب والخضر اليابسة وكيفيات دفع ثمنها
وخزنها واعادة بيعها في موسم
1100 1985 - 1986.

مرسوم رقم 85 - 198 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام
1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985 يتعلق
بشروط تحديد معدلات استخلاص الدقيق
والسميد والخبز والمجائع الغذائية
والكسكسي وأسعارها. 1114

فهرس (تابع)

في البلدية والمتضمنة انشاء المقاوله
الولائية لترقية المسكن العائلي. II22

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 رجب عام 1405
الموافق 15 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدالة رقم 25 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة
1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي
في الاغواط والمتضمنة انشاء المقاوله
الولائية لتوزيع مواد البناء لفرداية. II24

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 رجب عام 1405
الموافق 15 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدالة رقم 52 المؤرخة في 3 ديسمبر سنة
1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في
تيارت والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية
للبناء الريفي. II25

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 شعبان عام 1405
الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدالة رقم 31 المؤرخة في 28 يناير سنة 1985
الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عين
تموشنت والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية
لتوزيع المواد الغذائية ومواد حفظ الصحة
والصيانة بيع تموشنت. II26

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 شعبان عام 1405
الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المدالة
رقم 32 المؤرخة في 28 يناير سنة 1985 الصادرة
عن المجلس الشعبي الولائي في عين تموشنت
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية للتوزيع
بالتفصيل بيع تموشنت. II27

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 شعبان عام 1405
الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المدالة
رقم 34 المؤرخة في 28 يناير سنة 1985 الصادرة
عن المجلس الشعبي الولائي في عين تموشنت
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع
الاجهزة المنزلية والمكتبية في عين
تموشنت. II28

مرسوم رقم 85 - 199 مؤرخ في 12 ذى القعدة عام
1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985 ينقل الى ولاية
تيبازة، الاملاك والحقوق والحصص والوسائل
على اختلاف أنواعها، التي كانت تحوزها
مؤسسة « البستنة والمساحات الخضراء »
التابعة للجيش الوطني الشعبي ووحدة
الاثاث واصلاح المواقع والآثار في سيدي
فرج. III8

قرارات، مقررات، مناشير

وزارة الشؤون الخارجية

قرار مؤرخ في 9 ذى القعدة عام 1405 الموافق 27
يوليو سنة 1985 يتضمن تفويض الامضاء الى
رئيس ديوان وزير الشؤون الخارجية. III9

قرار مؤرخ في 9 ذى القعدة عام 1405 الموافق 27
يوليو سنة 1985 يتضمن تعيين ملحقة
بالديوان. II20

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 رجب عام 1405
الموافق 8 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المدالة
رقم 06 المؤرخة في 14 أبريل سنة 1984 الصادرة
عن المجلس الشعبي الولائي في ولاية تبسة
والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية للبلاط
والمواد الحمراء. II20

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 رجب عام 1405
الموافق 15 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدالة رقم 32 المؤرخة في 11 ديسمبر سنة
1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي
في عنابة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية
لترقية المسكن العائلي. II21

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 رجب عام 1405
الموافق 15 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ
المدالة رقم 20 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة
1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي

فهرس (تابع)

وزارة الاعلام

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 17 شوال عام 1405 الموافق 6 يوليو سنة 1985، يحدد مواصفات بطاقة التمرير المهنية الوطنية للصحافى وكيفيات اعدادها، ومدة صلاحياتها. II33

وزارة التجارة

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 15 رمضان عام 1405 الموافق 4 يونيو سنة 1985، يتضمن نقل ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية مع المؤسسة الوطنية للتجهيزات والمعدات الطبية الى المؤسسة الوطنية للتمويل بالمنتجات الصيدلانية بمدينة الجزائر والمؤسسة الوطنية للتمويل بالمنتجات الصيدلانية بقسنطينة والمؤسسة الوطنية للتمويل بالمنتجات الصيدلانية بوهران، بالنسبة لبعض المنتجات. II34

مجلس المحاسبة

مقرر مؤرخ فى 29 رمضان عام 1405 الموافق 18 يونيو سنة 1985 يتضمن تكوين اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بأسلاك موظفى مجلس المحاسبة. II35

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة فى 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى مستغانم والمتضمنة انشاء المقولة الولائية للتوزيع بالتفصيل بجليزان. II30

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 17 المؤرخة فى 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى مستغانم والمتضمنة انشاء المقولة الولائية لتوزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية بجليزان. II31

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 18 المؤرخة فى 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى مستغانم والمتضمنة انشاء المقولة الولائية للمواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة. II32

مراسيم تنظيمية

- الصفحة 688 - العمود الثانى - المادة 21 -
السطر الاول :
بدلا من :
المادة 21 : تحدد بمرسوم شروط التعيين
يقرا :

المادة 21 : تحدد بمرسوم عند الحاجة، شروط التعيين

مرسوم رقم 85 - 119 مؤرخ فى اول رمضان عام 1405 الموافق 21 مايو سنة 1985 يحدد المهام العامة لهياكل الادارة المركزية وأجهزتها فى الوزارات (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 22 الصادر بتاريخ 2 رمضان عام 1405 الموافق 22 مايو سنة 1985.

— الصفحة 688 — العمود الثاني — المادة 23

بدلاً من :

المادة 23 : تلغى أحكام المرسومين المذكورين أعلاه، رقم 77 — 77 المؤرخ في 25 أبريل سنة 1977 ورقم 83 — 129 المؤرخ في 12 فبراير سنة 1983 المعدل والمتمم.

يقراً :

المادة 23 : تلغى أحكام المرسوم رقم 77 — 77 المؤرخ في 25 أبريل سنة 1977 المذكور أعلاه وأحكام المواد من 1 إلى 4 ومن 6 إلى 10 و 15 من المرسوم رقم 83 — 129 المؤرخ في 12 فبراير سنة 1983 المذكور أعلاه المعدل والمتمم، (والباقي بدون تغيير).

—

مرسوم رقم 85 — 197 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985 يحدد أسعار الحبوب والخضر اليابسة وكيفيات دفع ثمنها وخزنها وإعادة بيعها في موسم 1985 — 1986.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على التقرير المشترك بين وزير الفلاحة والصيد البحري، ووزير المالية ووزير التجارة،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر المؤرخ في 12 يوليو سنة 1962 والمتعلق بتنظيم سوق الحبوب في الجزائر والمكتب الجزائري المهني للحبوب،

— وبمقتضى الامر رقم 74 — 90 المؤرخ في 14 رمضان عام 1394 الموافق أول أكتوبر سنة 1974 والمتضمن احداث معهد تنمية الزراعات الواسعة،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 37 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985،

— وبمقتضى المرسوم رقم 78 — 167 المؤرخ في 16 شعبان عام 1398 الموافق 22 يوليو سنة 1978 والمتضمن تحديد جدول أسعار العلوة والخضار المطبق على الحبوب والخضر اليابسة،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 85 — 62 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 الذي يحدد مبلغ حدود الربح وأتاوة التدخل وأداء الخدمات المطبقة على الحبوب والخضر اليابسة في مواسم 1983 — 1984 و 1984 — 1985 و 1985 — 1986،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 85 — 63 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن تحديد أسعار الحبوب والخضر اليابسة وكيفيات دفع ثمنها وخزنها وإعادة بيعها في موسمي 1983/1984 و 1984/1985،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 65 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتعلق بكيفيات التوزيع بالتساوي لنفقات النقل والنفقات التابعة المرتبطة بنقل الحبوب والمنتجات المشتقة من الحبوب والخضر اليابسة،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

الاسعار عند الانتاج

القسم الاول

أسعار الحبوب والخضر اليابسة المعدة للاستهلاك

المادة الاولى : تحدد الاسعار الدنيا المضمونة عند الانتاج لقنطار الحبوب والخضر اليابسة السليمة والقانونية والتجارية من غلة سنة 1985 وفقاً للجدول أدناه :

الحبوب		الخضر اليابسة	
القمح الصلب	200 دج	المدس	430 دج
القمح اللين	190 دج	اللوبيا	430 دج
الشمير	140 دج	الحمص	430 دج
الخرطال	130 دج	الفل	270 دج
الذرة	185 دج	الفويلات	225 دج
		الجلبان المستدير اليابس	290 دج
		الجلبان المنفض	170 دج

وفي حالة الاختلاف تحسم النزاعات مع قبل
المكتب الجزائري المهني للحبوب على أساس القبول
الذي يجريه معهد تنمية الزراعات الواسعة.

المادة 4 : تشمل الاسعار الاساسية الاجمالية
عند الانتاج للحبوب والخضر اليابسة :

أ - الاسعار الدنيا المضمونة عند الانتاج
المحددة بموجب المادة الاولى أعلاه،

ب - مبلغ الاتاوة الموضوعة على كلفة المنتجين
والمحددة بـ 2,00 دج طبقا للمرسوم رقم 85 - 62
المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة
1985 المذكور أعلاه.

القسم الثاني

أسعار الحبوب والخضر اليابسة المعدة للبذر

المادة 5 : يحدد السعر المحدد للمنتجين عن كل
قنطار من بذور غلة سنة 1985 والمسلم الى تعاونيات
الحبوب والخضر اليابسة، كما يلي :

تخصم من هذه الاسعار اتاوة التدخل وتسدد
للمنتجين حين التسليم.

المادة 2 : ان الاسعار الدنيا المضمونة والمحددة
في المادة الاولى أعلاه، تشمل منتجات ذات المميزات
المحددة في المرسوم رقم 78 - 167 المؤرخ في 16
شعبان عام 1398 الموافق 22 يوليو سنة 1978 المذكور
أعلاه.

وتعدل الاسعار عند الانتاج اذا اقتضى الامر
مع مراعاة جداول أسعار العلاوة والنقص
المنصوص عليها في المرسوم المذكور.

المادة 3 : اذا أسفر تطبيق جداول الاسعار
الخاصة بالعلاوة والتخفيض عن فائض التخفيضات
بالنسبة للعلاوات بما يزيد على 5 دج لكل قنطار
من الحبوب و 10 دج لكل قنطار من الخضر اليابسة،
يصبح مبلغ التخفيضات موضوع مساومة حرة بين
المشتري والبائع.

البذور

المنتوجات			الاصلية جيل 2 جيل 3 جيل 4		الخاصة باعادة الانتاج رقم 1	الخاصة باعادة الانتاج رقم 2 - رقم 3
قمح صلب	240 دج	225 دج	215 دج			
قمح لين	230 دج	215 دج	205 دج			
شمير	180 دج	165 دج	155 دج			
خرطال	220 دج	200 دج	190 دج			

البذور			المنتجات
الخصبة باعادة الانتاج رقم 2 - رقم 3	الخاصة باعادة الانتاج رقم 1	الاصلية جيل 2 جيل 3 جيل 4	
200 دج	210 دج	225 دج	ذرة
445 دج	455 دج	470 دج	عدس
445 دج	455 دج	470 دج	لوبيا
445 دج	455 دج	470 دج	حمص
285 دج	295 دج	310 دج	فول
240 دج	250 دج	265 دج	فويلات
305 دج	315 دج	330 دج	جلبان مستدير

ب - بذور مادة الانتاج رقم 1 70 دج
ج - بذور مادة الانتاج رقم 2 و رقم 3 60 دج
وفي اطار تدابير التشجيع المتعلقة باستخدام
البذور الجيدة والمنصوص عليها في المادة الاولى
فقرة 1 من المرسوم رقم 85 - 62 المؤرخ في أول
رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 الذي
يحدد مبلغ حدود الربح وآتاوة التدخل وأداء
الخدمات على الحبوب والخضر اليابسة في المواسم
المذكورة أعلاه، فان المكتب المهني الجزائري
للحبوب يتحمل تمام هذا المبلغ.

الباب الثاني

أسعار الحبوب والخضر اليابسة وكيفيات
اعادة بيعها

القسم الاول

أسعار اعادة بيع البذور والحبوب المفروزة

المادة 8 : ان أسعار اعادة بيع بذور الحبوب
والخضر اليابسة القانونية التي تراقبها وتفرضها
تعاونيات الحبوب والخضر اليابسة، تحدد عن كل
قنطار، كما يلي :

ان آتاوة التدخل مخصصة مع هذه الاسعار.

المادة 6 : ان الاسعار عند الانتاج للبذور
المحددة في المادة السابقة تشمل بذرا يستفيد من
شهادة القبول النهائية (ش. ق. ن) والتي يمنحها
معهد تنمية الزراعات الواسعة.

وتضاف الى هذه الاسعار عند الاقتضاء
العلاوات النظامية المنصوص عليها في المرسوم رقم
78 - 167 المؤرخ في 16 شعبان عام 1398 الموافق 22
يوليو سنة 1978 المذكور أعلاه.

المادة 7 : ان الاسعار المحددة في المادة 5 أعلاه
تشتمل على حد ربح الانتقاء المخصصة لتغطية
الاثمان الاضافية لانتاج البذور والتي يحدد
مبلغها عن كل قنطار كما يلي :

أ - بذور أصلية ج 2 - ج 3 - ج 4 40 دج
ب - بذور مادة الانتاج رقم 1 25 دج
ج - بذور مادة الانتاج رقم 2 و 3 15 دج

فيما يخص الخرطال تحدد حدود ربح الانتقاء
عن كل قنطار كما يأتي :

أ - بذور أصلية ج 2 و ج 3 و ج 4 90 دج

الخبز اليابسة	الخبوب
العدس 467,50 دج	القمح الصلب 229,50 دج
اللوبياء 467,50 دج	القمح اللين 219,50 دج
الحمص 467,50 دج	الشعير 169,50 دج
الفلول 307,50 دج	الخرطال 159,50 دج
الفويلات 262,50 دج	الذرة 214,50 دج
الجلبان المستدير اليابس 327,50 دج	

والخبز اليابسة المعبأة في الأكياس مع طرف البائع والمحمولة على وسائل التفريغ أمام المخزن النهائي للتوزيع في مكان الاستعمال.

المادة 9 : أن المكتب الجزائري المهني للخبوب، يأخذ على عاتقه عند الاقتضاء، وفي إطار التدابير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المرسوم رقم 85 - 62 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 المذكور أعلاه، مصاريف ذر الخبوب والخبز اليابسة المعدة للبذور وفرزها.

كما أن المكتب الجزائري المهني للخبوب يسدد مباشرة إلى تعاونيات الخبوب والخبز اليابسة مبلغ الذر والفرز عند مشاهدة الملف الثبوتي.

المادة 10 : يحسب الكيس الجديد أو غير المستعمل سابقا حدة من طرف تعاونية الخبوب والخبز اليابسة، ويقيد بالفواتير كأكياس ضائعة على أساس أسعار تحدد وفقا للتنظيم الجاري به العمل.

القسم الثاني

سعر بيع الخبوب والخبز اليابسة المعدة للاستهلاك

الفرع الأول : خبوب الاستهلاك :

المادة 11 : يحدد سعر إعادة بيع كل قنطار مع الخبوب المعدة للاستهلاك كما يلي :

1 - البيع مع الهيئات الخازنة إلى مؤسسات الصناعات الغذائية مع الخبوب ومشتقاتها (بالنسبة للقمح) والبيع بين الهيئات الخازنة :

وتشمل هذه الأسعار على أساس كل قنطار، ما يلي :

- 1 - السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج،
 - 2 - الاتاة التي يتحملها المنتجون والمحددة بـ 2,00 دج،
 - 3 - حد الربح لإعادة البيع المحدد بـ 4,00 دج للخبوب و 6,40 دج للخبز اليابسة،
 - 4 - حد الربح عن الخزن الذي يتحمله المنتفمون والمحدد بـ 0,80 دج بالنسبة للخبوب،
 - 5 - حد الربح عن التدخل والمخصص لمعدلات مكافآت التمويل والخزن والمحددة بـ 6,40 دج بالنسبة للخبز اليابسة،
 - 6 - حد الربح عن التدخل والمخصص للتوزيع بالتساوي لمصاريف النقل والمحددة بـ 12,00 دج،
 - 7 - حد الربح التوضيب المحدد بـ 10,70 دج.
- لا تحسب مصاريف الذر والفرز على المستعملين.

يمكن تعديل أسعار إعادة البيع المحددة أعلاه، مع مراعاة ما يلي :

- العلاوات المحددة تطبيقا لجداول الأسعار النظامية، ويجب خصم التخفيضات ما عدا التخفيضات المطبقة بالنسبة للشحط الحاصل في القمح الصلب،

- ثمع التعبئة في الأكياس.

أن مبلغ مختلف عناصر الحساب المحددة أعلاه يكون السعر الأقصى لبيع 100 كلف من الخبوب

المنتوجات	البيع لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها	البيع بين الهيئات الخازنة
القمح الصلب	82,62 دج	70,62 دج
القمح اللين	90,25 دج	78,25 دج
الشعير	—	146,80 دج
الخرطال	—	136,80 دج
الذرة	—	106,80 دج

الخرطال
الذرة
تطبق الاسعار المحددة أعلاه في مجموع التراب الوطني وتكون الاسعار القصوى لبيع 100 كغ من السلعة بالجزاف أو في أكياس مع قبل البائع، المحمولة على وسائل النقل والمباعة قرب مخزن التعاونية الفلاحية للخدمات والتمويل والوحدات التابعة للديوان الوطني لاغذية الانعام ومؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها وصانعي اغذية الانعام والتجار المعتمدين.

ج - بيع المنتوجات للاستهلاك على حالتها :

القمح الصلب	234,80 دج
القمح اللين	222,30 دج
الشعير	172,80 دج
الخرطال	162,10 دج
الذرة	132,80 دج

وتطبق الاسعار المذكورة أعلاه، في كافة أنحاء التراب الوطني وتكون الحد الأقصى لبيع 100 كغ من البضائع المسلمة ضمن أكياس أو بدونها مع طرف البائع وموضوعة على وسيلة تفريغ انطلاقا من مخزن الهيئة البائعة أو التعاونية الفلاحية للخدمات والتمويل والتاجر المعتمد.

ويتحمل المشتري تقديم الاكياس أو يجري حساب هذه الاخيرة عند الاقتضاء زيادة على السعر.

وان أسعار الحد الأدنى المضمون لاعادة البيع المحددة أعلاه، يمكن أن تعدل مع مراعاة :

- جداول أسعار العلاوات والنقصم المنصوص عليها في المرسوم رقم 78 - 167 المؤرخ في 16 شعبان عام 1398 الموافق 22 يوليو سنة 1978 المذكور أعلاه،
- العلاوات نصف الشهرية المطبقة تبعا للتسلمات الحاصلة كل نصف شهر بمعدل 0,38 دج عن كل قنطار من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والذرة.

وان الاسعار المحددة أعلاه تكون بالنسبة لكافة أنحاء التراب الوطني السعر الأقصى لبيع كل 100 كغ مع الحبوب المسلمة ضمن أكياس أو دون أكياس مع طرف البائع وموضوعة على وسائل تفريغ عند الخروج من الهيئات الخازنة القائمة بالتسليم أو على الرصيف من ميناء الاستيراد.

ويقع تقديم الكيس على عاتق المشتري.

ب - البيع مع طرف الهيئات الخازنة الى التعاونيات الفلاحية للخدمات والتمويل والديوان الوطني لاغذية الانعام ومؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها (بالنسبة للشعير والذرة) وصانعي اغذية الانعام والى التجار المعتمدين :

القمح الصلب	222,80 دج
القمح اللين	210,30 دج
الشعير	100,80 دج

- وحدات مؤسسات الصناعات الغذائية من العبوب ومشتقاتها ،
- مؤسسات توزيع المواد الغذائية ،
- القائمين بالتعبئة في الأكياس .

المنتجات	السعر - دينار - قنطار
المدس	463,80
اللوبيا	463,80
الحمص	463,80
الفول	303,80
الفويلات	253,80
الجلبان المستدير اليابس	323,80
الجلبان المكسر	483,80
الارز المقشر	413,80

- ج - البيوع الى التجار بالتجزئة والجماعات وتعاونيات الاستهلاك من قبل :

- الهيئات الخازنة ،
- التعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين ،
- مؤسسات توزيع المواد الغذائية ،
- التجار المعتمدين .

المنتجات	السعر - دينار - قنطار
المدس	473,80
اللوبيا	473,80
الحمص	473,80
الفول	313,80
الفويلات	263,80
الجلبان المستدير اليابس	333,80
الجلبان المكسر	493,80
الارز المقشر	423,80

وتعد أكياس القنب كأنها مودعة بقيمتها وتبقى قيمة الايداع حقا للبائع في حالة فقدان أو عدم ارجاع الكيس ويمكن اعادة القيمة للمشتري في حالة رد الكيس بعد خصم 15٪ من قيمة الكيس .

المادة 12 : ان أسعار البيع القصوى المحددة في (المادة II ب و ج) أعلاه، تشتمل على علاوة جزافية تحدد عن كل قنطار كما يلي :

القمح الصلب	4,00 دج
القمح اللين	1,50 دج
الشعير	2,00 دج
الخرطال	1,30 دج
السذرة	2,00 دج

الفرع الثاني : بيع الخضر اليابسة والارز المعدة للاستهلاك :

المادة 13 : تحدد أسعار بيع الخضر اليابسة والارز المقشر بالجفاف، في مختلف مراحل التوزيع كما يلي :

أ - البيوع المتممة من المكتب الجزائري المهني للحبوب أو هيئة خازنة الى هيئات خازنة :

المنتجات	السعر - دينار - قنطار
المدس	444,80
اللوبيا	444,80
الحمص	444,80
الفول	284,80
الفويلات	239,80
الجلبان المستدير اليابس	304,80
الجلبان المكسر	462,80
الارز المقشر	394,80

- ب - البيوع من الهيئات الخازنة الى :
- التعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين ،
- التجار المعتمدين ،

د - البيع الى المستهلكين :		المنتوجات	السعر - دينار - قنطار
المدس اللوبياء الحمص الفول الفويلات الجلبان المستدير اليابس	5,20	الجلبان المكسر	5,40
	5,20	الارز المقشر	4,70
	5,20	الفرع الثالث : سعر بيع الخضر والارز المقشر والمعبا.	
	3,60		
	3,10		
3,80		المادة 14 : تحدد أسعار بيع الخضر اليابسة والارز المقشر المعبا في مختلف مراحل التوزيع كما يلي :	
		أ - البيع مع القائميح بالتعبئة الى تجار التجزئة وتعاونيات الاستهلاك والجماعات :	

المنتوجات	كيس 500 غ	كيس 1 كلف	كيس 2 كلف
المدس واللوبياء والحمص	2,67 دج	5,13 دج	10,16 دج
الفول	1,87 دج	3,53 دج	6,96 دج
الجلبان المستدير	1,97 دج	3,73 دج	7,36 دج
الجلبان المكسر	2,77 دج	5,33 دج	10,56 دج
الارز	2,42 دج	4,63 دج	9,16 دج

ب - البيع الى المستهلكين :

المنتوجات	كيس 500 غ	كيس 1 كلف	كيس 2 كلف
المدس واللوبياء والحمص	2,90 دج	5,60 دج	11,10 دج
الفول	2,10 دج	4,00 دج	7,90 دج
الجلبان المستدير	2,20 دج	4,20 دج	8,30 دج
الجلبان المكسر	3,00 دج	5,80 دج	11,50 دج
الارز	2,65 دج	5,10 دج	10,00 دج

الباب الثالث

حدود الربح المطبقة على انتاج الحبوب والخضر اليابسة واعادة بيعها

المادة 16 : ان منتجي البذور الاساسية او المعاد انتاجها من الحبوب والخضر اليابسة،

المادة 15 : يتمون القائمون بالتوزيع والتعبئة والجماعات من الهيئة الخازنة المختصة اقليميا.

غير أنه يمكن للمكتب الجزائري المهني للحبوب أن يمنح استثناءات للأحكام الواردة أعلاه، عندما تقتضي ذلك دواعي التموين.

المادة 18 : يحدد معدل حد الربح لاعادة البيع المستوفى من التهيئات الخازنة عن الحبوب والخضر اليابسة المعدة للبذر والاستهلاك، كما يأتي :

— 4,00 دج عن القنطار من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والذرة،

— 6,40 دج عن القنطار من الخضر اليابسة والارز.

يدرج مبلغ حدود الربح هذه في حساب أسعار اعادة بيع الحبوب والخضر اليابسة التي يحددها هذا المرسوم.

المادة 19 : يمنح المكتب الجزائري المهني للحبوب الى الهيئات الخازنة عن الحبوب والارز والخضر اليابسة المعدة للبذر والاستهلاك التي يخصصها المكتب الجزائري المهني للحبوب من مخزونات هيئات خازنة أخرى أو من مخزونات الاستيراد، علاوة عن التدخل تحدد كما يلي :

— 4,00 دج عن القنطار من حبوب البذر،

— 6,40 دج عن القنطار من الخضر اليابسة.

وترفع هذه العلاوات بالنسبة للهيئات الخازنة التي تتدخل في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية أو الهيئات المكلفة بمعالجة وتعبئة وتعبئة الخضر اليابسة عند التصدير الى :

— 8,00 دج عن القنطار بالنسبة للحبوب،

— 12,00 دج عن القنطار بالنسبة لعلاوة

4,00 دج.

عندما تتدخل التعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين في شبكة توزيع الحبوب والخضر اليابسة المفروزة والمراقبة للبذر، تمنح الهيئة المزودة الى التعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين تخفيضا قدره 50٪ من حد الربح الخاص باعادة البيع.

المادة 20 : تحدد حدود الربح الخاص بتوزيع الحبوب المباعة للاستهلاك على حالتها، في القنطار الواحد، كما يأتي :

يستفيدون من حد ربح الانتقاء المخصص لتغطية المصاريف الاضافية للانتاج وتشجيع استخدام البذور الجيدة.

وتكون حدود الربح هذه والداخله في الاسعار المحددة في المادة 5 اعلاه، محسوبة كما يلي :

— 40 دج عن كل قنطار من البذور الاساسية (ج 2 أو ج 3 أو ج 4) والتي تكون نقاوتها المثبتة بشهادة القبول النهائي الصادرة عن معهد تنمية الزراعات الواسعة معادلة على الاقل لـ 999 بالالف.

— 25 دج عن كل قنطار من بذور اعادة الانتاج (I) والتي تكون نقاوتها التنويعية المثبتة بشهادة القبول النهائي الصادرة عن معهد تنمية الزراعات الواسعة مساوية على الاقل 997 بالالف.

— 15 دج عن كل قنطار من بذور اعادة الانتاج (2 و 3) والتي تكون نقاوتها التنويعية المثبتة بشهادة القبول النهائي الصادرة عن معهد تنمية الزراعات الواسعة مساوية على الاقل لـ 990 بالالف عن 2 و 970 بالالف عن 3.

وفيما يخص الخرطال أن حدود الانتقاء هذه تطبق ضمن نفس الشروط الخاصة بالنقاوة التنويعية المحددة بالنسبة لحبوب البذر الاخرى على ما يأتي :

أ - البذور الاساسية ج 2 - ج 3 - ج 4 90 دج

ب - بذور اعادة الانتاج رقم I . . . 70 دج

ج - بذور اعادة الانتاج رقم 2 ورقم 3 60 دج

المادة 17 : ان تعاونيات الحبوب التي تتولى تعبئة بذور الحبوب والخضر اليابسة ومعالجتها تتسلم بقطع النظر عن حدود الربح الخاصة باعادة البيع، حد ربح تكميلي للتعبئة ومقداره 10,70 دج عن كل قنطار من البذور المستلم من الانتاج والمستفيد مع شهادة القبول النهائي الصادرة عن معهد تنمية الزراعات الواسعة كما هو منصوص عليه في المادة 8 (المقطع 7).

22 دج للقمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والذرة التي تباع مباشرة للمستهلكين، الهيئة الخازنة والتعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين أو التجار المعتمدين.

ولا تستفيد الهيئات الخازنة الا من نصف حد الربح الخاص بالتوزيع المحددة أعلاه عندما تباع الحبوب مباشرة للاستهلاك انطلاقا من نقاط البيع التابعة لها.

المادة 21 : تدفع الهيئات الخازنة الى المكتب الجزائري المهني للحبوب عن كل قنطار من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والذرة التي تباع مباشرة للاستهلاك أتاوة قدرها 6,00 دج عن القنطار من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والذرة باستثناء ما يسلم للتعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين والتجار المعتمدين.

المادة 22 : تحدد حدود الارباح القصوى لتوزيع وتعبئة الخضر اليابسة والارز المقشر، كما يلي :

أ - المنتجات المباعة جزافا :

— حد الربح للتوزيع بالجملة 10 دج للقنطار،

— حد الربح للتوزيع بالتفصيل 46,20 دج للقنطار.

ب - المنتجات المعبأة :

1 — حد ربح التعبئة لكيس 500 غ 0,30 دج

— حد ربح التعبئة لكيس 1 كلف 0,40 دج

— حد ربح التعبئة لكيس 2 كلف 0,70 دج

2 — حد ربح التوزيع بالتجزئة :

— الارز المقشر 0,47 دج للكيلو

— العدس واللوبياء والحمص 0,47 دج للكيلو

— الفول والجلبان المستدير اليابس 0,47 دج للكيلو

والجلبان المكسر 0,47 دج للكيلو

3 — حد ربح الجرش 14,36 دج للقنطار

المادة 23 : تشمل حدود الربح الخاصة بالتوزيع بالتجزئة، البضاعة المسلمة بدون تعبئة أو المعبأة

وتشمل مبلغا مطابقا لنفقات النقل حتى مكان بيع المنتج.

وعندما يحصل تدخل عدة قائمين بالتعبئة وعدة موزعين في نفس الشبكة تقسم حدود الربح الخاصة بالتوزيع بين المعبئ أو الموزع أو الموزعون وتشمل حدود ربح التعبئة الكلفة الجرافية للاوعية.

ويجرى عن كل قنطار من الخضر اليابسة والارز المقشر، مباع من طرف الهيئات الخازنة الى التجار بالتجزئة، اعادة دفع أتاوة قدرها 6 دج للقنطار المعاد بيعه.

وتدفع الهيئات الخازنة الى المكتب الجزائري المهني للحبوب عن كل قنطار مع الخضر اليابسة والارز المقشر الذي تباعه هذه الهيئات مباشرة للاستهلاك أو الى تجار التجزئة والتجار المعتمدين وتعاونيات الاستهلاك والقائمين بالتعبئة، أتاوة قدرها 7,00 دج عن كل قنطار من العدس واللوبياء والحمص والفول والجلبان المستدير والارز و2,00 دج عن كل قنطار من الفويلات.

الباب الرابع

علاوات التمويل والخزن

المادة 24 : تحدد بشكل موحد معدلات الزيادات النصف شهرية للاسعار المعدة لتغطية مصاريف التمويل والخزن الخاصة بالمحافظة على الحبوب، كما يأتي :

— 0,38 دج عن القنطار من القمح الصلب والقمح اللين والخرطال والذرة.

المادة 25 : لاجل جعل أسعار الحبوب قارة وموحدة خلال كل مدة الموسم في مجموع التراب الوطني، يؤدي المكتب الجزائري المهني للحبوب الى الهيئات الخازنة عن كل قنطار من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والذرة المباعة مباشرة للاستهلاك على حالتها، والمسلمة الى التعاونيات الفلاحية للخدمات والتموين أو الى التجار المعتمدين أو صانعي أغذية الماشية.

يحدد معدل العلاوات الممنوحة لوحدات الانتاج التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها عن القنطار، كما يلي :

أ - 0,036 دج اذا كانت المخزونات من القمح اللين والدقيق والقمح الصلب والسميد تفوق قدرة التفتيت في نصف شهر.

ب - 0,072 دج اذا كانت المخزونات من القمح اللين والدقيق الصلب والسميد تفوق قدرة التفتيت في نصف شهر.

المادة 28 : تحدد الزيادة النصف الشهرية لسعر اعادة بيع الحبوب المنصوص عليها في المادة 24 من هذا المرسوم والتي تساعد على تحديد سعر السميد والدقيق بالنسبة لموسم 1985 - 1986 كلة ب 4,37 دج عن القنطار من القمح الصلب والقمح اللين.

ولكى يؤمن لوحدات الانتاج التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها، التغطية المادية لمصاريف الخزن ولتمويل مخزونها من القمح، يؤدى المكتب الجزائرى المهني للحبوب عن موسم 1985 - 1986 عن كل قنطار من القمح الذى تستعمله وحدات الانتاج التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها، ضمن الشروط التنظيمية، الاتاوى والتعويضات المبينة فى الجدول التالى :

تعويضاً معادلاً للزيادة النصف الشهرية للاسعار المطابقة للتسليم الحاصل خلال الخمسة عشر يوماً.

المادة 26 : يؤدى المكتب الجزائرى المهني للحبوب للهيئات الخازنة عن كل قنطار من الخضر اليابسة والارز البادى والكارغو أو المقضر الموجود لغاية يوم 15 وآخر يوم من كل شهر، علاوة تمويل وخن يحدد معدلها، كما يلي :

- 0,80 دج عن القنطار من الخضر اليابسة و 0,38 دج عن القنطار من الارز.

المادة 27 : يمنح المكتب الجزائرى المهني للحبوب الى وحدات الانتاج التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها، علاوة عن التخزين تحسب بالنسبة لكل وحدة انتاج على الجزء من مخزونها من القمح والدقيق والسميد الموجود فى نهاية كل يوم 15 واليوم الاخير من كل شهر والزائد على قدراتها على التفتيت والمصرح به الى المكتب الجزائرى المهني للحبوب فى بداية الموسم.

ويمكن رفع معدل العلاوة الممنوحة عن الخزن المنصوص عليها فى الفقرة السابقة، اذا كانت المخزونات من القمح والدقيق والسميد الموجودة فى نهاية يوم 15 واليوم الاخير من كل شهر. تفوق قدرة التفتيت فى نصف شهر.

يعول الدقيق والسميد اللذان تحوزهما وحدات الانتاج التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها الى قمح لتحديد المخزون وذلك اعتباراً لمعدلات استخلاصهما النظامي.

القمح الصلب والقمح اللين		الفترات
التعويضات	الاتاوة / دج	
	4,37	من أول الى 15 غشت سنة 1985
	3,99	من 16 الى 31 غشت سنة 1985
	3,61	من أول الى 15 سبتمبر سنة 1985
	3,23	من 16 الى 30 سبتمبر سنة 1985

القمح الصلب والقمح اللين		الفتحات
التعويضات	الاتاوة / دج	
	2,85	من أول الى 15 أكتوبر سنة 1985
	2,47	من 16 الى 31 أكتوبر سنة 1985
	2,09	من أول الى 15 نوفمبر سنة 1985
	1,71	من 16 الى 30 نوفمبر سنة 1985
	1,33	من أول الى 15 ديسمبر سنة 1985
	0,95	من 16 الى 31 ديسمبر سنة 1985
	0,57	من أول الى 15 يناير سنة 1986
	0,19	من 16 الى 31 يناير سنة 1986
0,19		من أول الى 15 فبراير سنة 1986
0,57		من 16 الى 29 فبراير سنة 1986
0,95		من أول الى 15 مارس سنة 1986
1,33		من 16 الى 31 مارس سنة 1986
1,71		من أول الى 15 أبريل سنة 1986
2,09		من 16 الى 30 أبريل سنة 1986
2,47		من أول الى 15 مايو سنة 1986
2,85		من 16 الى 31 مايو سنة 1986
3,23		من أول الى 05 يونيو سنة 1986
3,61		من 16 الى 30 يونيو سنة 1986
3,99		من أول الى 15 يوليو سنة 1986
4,37		من 16 الى 31 يوليو سنة 1986

المنصوص عليه في المادة الأولى من المرسوم رقم 85 - 62 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 الذي يحدد مبلغ حدود الربح واماوى التدخل وأداء الخدمات المطبقة على الحبوب والخضر اليابسة في مواسم 1983 - 1984 و 1984 - 1985 و 1985 و 1985 و 1986.

الباب الخامس

إجراءات تسوية الحبوب والخضر اليابسة

المادة 31 : يدفع المكتب الجزائري المهني للحبوب عن كل قنطار من الحبوب والخضر اليابسة من غلة سنة 1985، المستلم من الانتاج، تعويضا الى الهيئات الخازنة المعنية قدره :

المادة 29 : تسرى علاوات التمويل والخزن المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا المرسوم :
- ابتداء من 16 غشت بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والعدس واللوبياء اليابسة والحمص والفلول والفويلات والجلبان المستدير اليابس.

- من 16 أكتوبر بالنسبة للذرة،

- من 16 نوفمبر بالنسبة للارز.

المادة 30 : يتحمل المكتب الجزائري المهني للحبوب تعويضات التمويل والخزن المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا المرسوم من إيرادات حد ربح الخزن

7,72 دج عن القنطار من القمح الصلب والقمح اللين والخرطال والذرة و ب 9,12 دج عن القنطار من الشعير.

ويتلقى الحائزون حبوب البذر من موسم 1984/1985 المرحلة الى موسم 1985/1986، علاوة تعويضية تحدد بشكل موحد ب 9,12 دج عن القنطار من القمح الصلب والقمح اللين والخرطال والذرة.

تدفع الهيئات الخازنة أتاوة تعويضية يساوي معدلها في القنطار الواحد الزيادة النصف الشهرية للسعر المطبق في فترة اعادة البيع وذلك عن كل الكميات من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والذرة من غلة 1985 التي أعيد بيعها قبل أول غشت سنة 1985 بالنسبة للقمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال وقبل أول أكتوبر سنة 1985 بالنسبة للذرة.

وتتلقى الهيئات الخازنة ماعدا الاتحادات التعاونية الفلاحية للتصفية والترحيل عن مخزونات الحبوب من غلة 1985 في 15 وأخر يوم من الشهر على الساعة الرابعة والعشرين :

- حتى غاية 31 يوليو سنة 1985، تعويضا قدره 0,38 دج عن القنطار من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال،

- حتى غاية 30 سبتمبر سنة 1985، تعويضا قدره 0,38 دج عن القنطار من الذرة.

المادة 35 : يجب على وحدات الانتاج التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها أن تصرح بمخزوناتها من الحبوب والمنتجات المشتقة المحولة الى مايعاد لها من حبوب في 31 يوليو سنة 1985 على الساعة الرابعة والعشرين.

وتسوى هذه المخزونات كما يلي :

أ - تسوية الزيادات النصف الشهرية في السعر :

- 136,18 دج عن القمح الصلب،

- 118,55 دج عن القمح اللين،

- 85,00 دج عن الذرة.

المادة 32 : تدفع الهيئات الخازنة الى المكتب الجزائري المهني للحبوب عن كل قنطار من الحبوب والخضر اليابسة من غلتى 1984 و 1985 الذى تبينه هذه الهيئات والمعد للبذر أتاوة تعويضية يحدد مبلغها كما يلي :

- 136,18 دج بالنسبة للقمح الصلب،

- 118,55 دج بالنسبة للقمح اللين،

- 85,00 دج بالنسبة للذرة.

المادة 33 : تدفع الهيئات الخازنة عن كل قنطار من القمح الصلب والقمح اللين للاستهلاك باستثناء ما تبينه لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها، الى المكتب الجزائري المهني للحبوب، أتاوة تعويضية تحدد كما يلي :

- 136,18 دج بالنسبة للقمح الصلب،

- 118,55 دج بالنسبة للقمح اللين.

المادة 34 : يجب على الهيئات الخازنة أن تصرح بما يأتى ضمن الشروط التنظيمية :

1) المخزونات من القمح الصلب والقمح اللين والشعير والخرطال والخضر اليابسة المعدة للبذر والاستهلاك من غلتى 1983 و 1984، التى يحوزونها في 31 يوليو سنة 1985 على الساعة الرابعة والعشرين.

2) المخزونات من الذرة المعدة للبذر والاستهلاك من غلتى 1983 و 1984 التى يحوزونها في 30 سبتمبر على الساعة الرابعة والعشرين.

وتسرى المخزونات المصرح بها بهذه الكيفية كما يأتى :

يتلقى الحائزون حبوب الاستهلاك أو البذر من موسم 1984/1985 والمرحلة الى موسم 1985/1986 علاوة تعويضية تحدد بشكل موحد بـ

يتلقى الخازنون علاوة تمويلية تحدد كالاتى :

- 6,78 دج عن القنطار من القمح الصلب والقمح اللين،

- 8,74 دج عن القنطار من الشعير،

- 7,20 دج عن القنطار من الذرة.

ب - الاتاوى بعنوان تعديل أسعار إعادة البيع.

- 12,80 دج عن القنطار من القمح الصلب،

- 13,87 دج عن القنطار من القمح اللين،

- 40,00 دج عن القنطار من الشعير.

المادة 36 : يجب على وحدات الانتاج التابعة للديوان الوطنى لأغذية الانعام أن تصرح بمخزون الشعير والخرطال والذرة الذى تحوزه في 31 يوليو سنة 1985 على الساعة الرابعة والعشرين.

يترتب على المخزونات المصرح بها دفع هذه الوحدات لأتاوة تمويلية تحدد كالاتى :

- 40,00 دج عن القنطار من الشعير والخرطال.

الباب السادس

أحكام مختلفة

المادة 37 : يتم تمويل الاجراءات الخاصة باستقرار الاسعار المنصوص عليها في هذا المرسوم حسب أحكام المرسوم رقم 85 - 65 المؤرخ في 23 مارس سنة 1985 المذكور أعلاه والنصوص اللاحقة به :

المادة 38 : يقيد في الحساب خارج الاستغلال المفتوح من قبل المكتب الجزائرى المهني للحبوب قصد ضبط المعدلات الخاصة بمصاريف نقل الحبوب والخضر اليايسة.

في الايرادات :

أ - أتاوة التدخل المعدة لضبط معدلات مصاريف النقل المنصوص عليها في المرسوم رقم 85 - 62 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق

23 مارس سنة 1985 الذى يحدد مبلغ حدود الربح وأتاوى التدخل وأداء الخدمات المطبقة على الحبوب والخضر اليايسة في مواسم 1983/1984 و 1984/1985 و 1985/1986.

ب - الاتاوى التى قدرها 7,00 و 2,00 دج المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة 23 من هذا المرسوم.

في النفقات :

تمويل العمليات الخاصة بالتوزيع بالتساوى لمصاريف النقل.

المادة 39 : يقيد ما يأتى كإيرادات في الحساب المفتوح لدى محاسب المكتب الجزائرى المهني للحبوب قصد ضمان التوزيع بالتساوى لتكاليف الهيئات الخازنة :

- أتاوى التدخل المنصوص عليها في المرسوم رقم 85 - 62 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 الذى يحدد مبلغ حدود الربح وأتاوى التدخل وأداء الخدمات المطبقة على الحبوب والخضر اليايسة في مواسم 1983/1984 و 1984/1985 و 1985/1986.

- الاتاوى المنصوص عليها في المادتين 21 و 23 (الفقرة 3) من هذا المرسوم.

المادة 40 : تقيد في حساب «دعم الاسعار» المفتوح في حسابات العون المحاسب التابع للمكتب الجزائرى المهني للحبوب لحساب الخزينة ما يأتى :

- تعويضات التدخل المنصوص عليها في المادة 19 من هذا المرسوم،

- الاتاوى والعلاوات التعويضية الناجمة عن زيادة الاسعار عند الانتاج وإعادة بيع الحبوب والخضر اليايسة، المبينة في المواد 31 و 32 و 33 و 35 و 36 من هذا المرسوم.

المادة 41 : يقيد مبلغ حد الربح المنصوص عليه في المادتين 16 و 17 من هذا المرسوم،

المادة 46 : يمكن أن يعاد بيع الحبوب والخضر اليابسة المعدة للاستهلاك البشري أو الحيواني بأسعار مخفضة في بعض الحالات.

ويحدد وزير الفلاحة والصيد البحري عند الاقتضاء معدلات التخفيضات الواجب تطبيقها وكيفيات إعادة البيع وكذلك الكميات التي يجب أن تباع بسعر مخفض، كما يحدد مناطق وأصناف الأشخاص أو المستعملين المستفيدين وكذلك كيفيات تحمل تخفيضات الاسعار الواجب تطبيقها.

المادة 47 : اذا وقع نزاع حول جودة الحبوب والخضر اليابسة، يختص معهد تنمية الزراعات الواسعة وحده بالقيام عند الاقتضاء بالتحليل المضاد للعينات المأخوذة وذلك بصفة حضورية عند التسليم وتكون نتيجة تحليل المعهد نهائية.

المادة 48 : اذا لم يحضر المشتري ولم يمين وكيل له عند التسليم، جاز للبائع أن يحل بحكم القانون محل المشتري المتغيب والقيام وحده بأخذ العينات التي ترسل احداها الى معهد تنمية الزراعات الواسعة لاجل التحليل.

وفي هذه الحالة، لا يحق للمشتري المتغيب أن يثير أي اعتراض ويصبح مدينا للبائع الذي حل محله بمقتضى هذه المادة بقيمة البضاعة وبجميع المصاريف المدفوعة لهذا الغرض.

المادة 49 : يجب على كل المتدخلين في السوق أن يعدوا تصريحات ووضعيات يحدد نموذجها المكتب الجزائري المهني للحبوب وذلك قصد ضمان تطبيق الاحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم سوق الحبوب والخضر اليابسة ومشتقاتها.

تتولى مصالح الضرائب المختصة فحص هذه التصريحات والوضعيات وتصديقها.

المادة 50 : يمكن طلب مساعدة ادارة الضرائب لتحصيل حدود الربح والاتاوى المنصوص عليها لفائدة المكتب الجزائري المهني للحبوب.

والمعلقين بالبذور في حساب «تحسين انتاج البذور وتعميم استعمالها» لدى المكتب الجزائري المهني للحبوب.

المادة 42 : تقيد الزيادات النصف الشهرية للتمويل والخزن، التي تشملها أسعار إعادة بيع الحبوب المستوردة، في الحساب الذي عنوانه «العمليات التي يغطيها حد الربح عن الخزن».

المادة 43 : يتلقى المكتب الجزائري المهني للحبوب كإيرادات لحساب الخزينة، الفرق بين السعر الداخلي وسعر استيراد الحبوب والخضر اليابسة المعدة للاستهلاك أو البذر، عندما يقلل سعر الاستيراد على سعر إعادة البيع الداخلي.

كما يتحمل المكتب الجزائري المهني للحبوب لحساب الخزينة، عند الاقتضاء، الفائض مع سعر تكلفة البضائع المستوردة بالمقارنة مع أسعار إعادة البيع الداخلية وفائض الاسعار الداخلية بالمقارنة مع سعر السوق الخارجية في حالة التصدير.

المادة 44 : يتولى المكتب الجزائري المهني للحبوب قبض حدود الربح وآتاوى التدخل وأداء الخدمات وكذا تصفية وصرف العلاوات والتعويضات المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 45 : يجوز لوزير الفلاحة والصيد البحري أن يقرر بناء على تقرير مشترك للرئيس المدير العام للمكتب الجزائري المهني للحبوب والمدير العام لمعهد تنمية الزراعات الواسعة إلغاء تصنيف بذور الحبوب والخضر اليابسة قصد استعمالها للاستهلاك البشري أو الحيواني.

ويترتب على إلغاء التصنيف المذكور أداء تعويض للهيئات الغازنة عن الكميات التي تحوزها يخصص لتعويض الفرق الحاصل بين أسعار المنتجات المعنية.

ويقيد هذا التعويض في حساب «تحسين انتاج البذور وتعميم استعمالها» والتابع للمكتب الجزائري المهني للحبوب.

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الفلاحة والصيد البحري ووزير المالية ووزير التجارة ووزير الصناعات الخفيفة،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر المؤرخ في 12 يوليو سنة 1962 والمتعلق بتنظيم سوق الحبوب في الجزائر والمكتب الجزائري المهني للحبوب،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1977 والمتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 373 المؤرخ في 11 صفر عام 1402 الموافق 27 نوفمبر سنة 1982 والمتضمن انشاء المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الغذائية وتنسيقها،

- وبمقتضى المراسيم رقم 82 - 375 الى 379 المؤرخة في 11 صفر عام 1402 الموافق 27 نوفمبر سنة 1982 والمتضمنة انشاء مؤسسات للصناعات الغذائية مع الحبوب ومشتقاتها في قسنطينة وسطيف ومدينة الجزائر وتيارت وسيدى بلعباس،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 85 - 64 المؤرخ في اول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتعلق بمعدلات استخلاص الدقيق والسميد والخبز والمعائن الغذائية والكسكسي واسعارها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 65 المؤرخ في اول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتعلق بكيفيات التوزيع بالتساوي لنفقات النقل والنفقات التابعة المرتبطة بنقل الحبوب والمنتجات المشتقة من الحبوب والخضر اليابسة،

ويمارس المتابعات، عند الاقتضاء لتحصيل حدود الربح هذه الاتاوى قابضو الضرائب المختلفة لحساب المون المحاسب للمكتب الجزائري المهني للحبوب.

يترتب عن التخلف عن دفع حدود الربح والاتاوى بحكم القانون، تحصيل غرامة عن التخلف تحدد بـ 10٪ من مبلغ حدود الربح والاتاوى التي لم يتم دفعها في آجال استحقاقها. وتطبق هذه الغرامة في اليوم الاول الذي يلي تاريخ استحقاق حدود الربح والاتاوى.

المادة 51 : يمارس مراقبة تطبيق الاحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم تنظيم وسيير سوق الحبوب والمنتجات المشتقة من الحبوب والخضر اليابسة، كل اعوان الدولة المكلفين المؤهلين قانونا.

المادة 52 : تعاقب مخالفات هذه الاحكام وفقا للاحكام التشريعية الجارية بها العمل، لاسيما احكام الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 المذكور اعلاه، والاحكام الموجودة في قانون الضرائب غير المباشرة.

المادة 53 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 ذي القعدة عام 1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 85 - 198 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985 يتعلق بشروط تحديد معدلات استخلاص الدقيق والسميد والخبز والمعائن الغذائية والكسكسي واسعارها.

ان رئيس الجمهورية،

المكلف بالتخطيط والوزير المكلف بالمالية
والوزير المكلف بالتجارة.

الفصل الثاني

أسعار الدقيق والسميد والعجائن الغذائية
والكسكسي وحدود الربح عند توزيعها
المادة 3 : تحدد أسعار بيع المنتجات المبينة
أدناه وكذا حدود الربح المطبقة في مختلف مراحل
التوزيع كما يأتي :

القسم الاول

الدقيق والسميد بالجزاف

يرسم مايلي :

الفصل الاول

شروط تحديد معدلات الاستخلاص

المادة الاولى : تحدد مختلف أنواع السميد
الناتج عن القمح الصلب والدقيق الناتج عن القمح
اللين، المصنوعة في الجزائر حسب الوزن النوعي
للقمح المستخدم.

المادة 2 : تحدد معدلات الاستخلاص لمختلف
أنواع الدقيق والسميد الناتج عن القمح في اطار
المخطط الوطني للتنمية بقرار مشترك بين الوزير

الدقيق		السميد			الاسعار وحدود الربح المطبقة دج / قنطار
العادي	ال ممتاز	العادي	الاستهلاك	ال ممتاز	
156,50	215	—	—	—	سعر البيع للخباز
170	215	215	160	180	سعر البيع الى البائعين بالتجزئة والجماعات
20	20	20	20	20	حد الربح للتجزئة
190	235	120	180	200	سعر البيع الى المستهلك

— المنتجات المعبأة في أكياس المسلمة
بالضمان والمقيدة في الفاتورات زيادة عن
الاسعار المحددة طبقا للتنظيم المعمول به.

تطبق الاسعار المبينة أعلاه في مجموع
التراب الوطني على ما يأتي :
— المنتجات المتقولة حتى غاية باب الخباز
او التاجر بالتجزئة،

القسم الثاني

أسعار المنتجات الثانوية

النخالة	الدقيق من الدرجة الثانية	الدقيق من الدرجة الاولى	الاسعار وحدود الربح (دج / قنطار)
27	40	35	سعر البيع عند الخروج من مصانع مؤسسات الصناعات الغذائية من العبوب ومستقاتها
10	10	10	حدود ربح التدخل للموزعين
37	50	45	سعر البيع للمستعملين

تطبيق الاسعار المحددة اعلاه على البضاعة عند خروجها مع وحدة الانتاج التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها حسب القنطار في كيس يقدمه المشتري أو يسلمه البائع بضمان ويقيده في الفاتورة زيادة عن الاسعار المحددة طبقا للتنظيم المعمول به.

القسم الثالث أنواع الدقيق والسميد المعبأة

الاسعار وحدود الربح (دج/كيس 25 كغ)	الدقيق الممتاز	السميد الممتاز
سعر البيع في مؤسسات الصناعات الغذائية مع الحبوب ومشتقاتها	58,30	53,50
حدود الربح بالتجزئة	6,70	6,50
سعر البيع للمستهلك	65,00	57,00

القسم الرابع العجائن الغذائية والكسكسي بالجزاف

الاسعار وحدود الربح (دج/كيس)	العجائن والكسكسي الصناعي	
	5 كغ	25 كغ
سعر البيع في مؤسسات الصناعات الغذائية مع الحبوب ومشتقاتها	13,50	68,00
حد الربح بالتجزئة	1,50	7,00
سعر البيع للمستهلك	15,00	75,00

كما يلي :

أ - خبزة زنته 700 غ (مدور أو طويل) : 1,80 دج للوحدة،

ب - خبزة زنته 300 غ (مدور أو طويل) : 0,90 دج للوحدة،

ج - تستفيد أنواع الخبز الطويل الشكل عندما يبلغ طوله 70 سم أو يزيد على ذلك، من الحدود القصوى للسماح كما يلي :

1/ - خبزة زنته 300 غ أو 700 غ يبلغ طوله 70 سم فأكثر :

- خبز زنته 300 غ : 24 غ،

- خبز زنته 700 غ : 21 غ.

المادة 4 : تحدد أسعار الدقيق والسميد والعجائن الغذائية والكسكسي، المجزأة التعبئة والتي لا تخضع أسعارها لاحكام المادة 3 من هذا المرسوم بمقرر مشترك بين الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالصناعات الخفيفة.

وتحدد أسعار بيع منتوجات هرس الشعير بالاشتراك مع الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالصناعات الخفيفة.

الفصل الثالث

أسعار بيع الخبز

المادة 5 : تحدد الاسعار القصوى لبيع الخبز من طرف الخبازين في مجموع التراب الوطني

الفصل الرابع أحكام مختلفة

القسم الاول آتاة التوزيع بالتساوى

المادة 10 : تحدد آتاة التوزيع بالتساوى على مصاريف النقل حسب كل منتج وكل قنطار كما يأتي :

9,00 دج	— السميد الممتاز
11,50 دج	— السميد للاستهلاك
8,00 دج	— السميد العادى
9,00 دج	— الدقيق العادى
35,71 دج	— الدقيق الممتاز
10,00 دج	— المعائن الغذائية والكسكى

يعاد دفع هذه الاتاوى الى المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الغذائية وتنسيقها مع قبل الوحدات التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية مع الحبوب ومشتقاتها بناء على الكشف التى تؤشرها مصالح الضرائب الولائية المختصة، معدة حسب الشروط التى حددها المرسوم رقم 85 — 65 المؤرخ فى أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 المذكور أعلاه.

القسم الثانى إجراءات التنظيم وأحكام مختلفة

المادة 11 : يجب على الهيئات الخازنة ووحدات الانتاج التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية مع الحبوب ومشتقاتها والحائزين الاخرين أن يصرحوا بعد عشرة (10) أيام من تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى مصالح الضرائب المباشرة الولائية المختصة بكميات الدقيق والسميد والمعائن الغذائية والكسكى، المعبأة التى يحوزونها بمخازنهم أو هى بصدد النقل الى عنوانهم يوم 31 يوليو 1985 على الساعة 24.

المادة 12 : تدفع الوحدات التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها المعنية

2/ — خبزه زنته 300 غ أو 700 غ لا يبلغ طوله 70 سم :

— خبز زنته 300 غ : 20 غ،

— خبز زنته 700 غ : 15 غ.

ان الوزنات المتممة فى مخزن مع قبل مصالح المراقبة يجب أن تشمل جميع الخبز المعروض للبيع أو على عدد مع الوحدات يساوى على الأقل العشر عينات تؤخذ بدون اختيار.

تشمل أسعار الخبز المحددة أعلاه، الاختبار المختلط الذى يتضمن استخدام الالتزامى للدقيق العادى وحد أدنى قدره 0,500 كغ من الخميرة الطرية أو 0,250 كغ من الخميرة اليابسة لكل بالة دقيق محول الى خبز.

المادة 6 : يحدد الوزير المكلف بالتجارة أسعار الخبز الخاص.

المادة 7 : يجب الا يتجاوز خبز الحمية مقدار 250 غ، غير أن أنواع خبز الحمية ولب الخبز الناضج فى قوالب والتى تكتسى شكلا متميزا أو مربعا أو مستطيلا أو مستديرا، يمكن أن يزيد وزنها على 250 غ.

المادة 8 : أن عرض الخبز الخاص، يجب أن يكون متميزا عن أنواع الخبز العادية أو المصنوعة بشكل عاد. ويجب أن تكون على رأى من الجمهور بواسطة اعلان ملصق ظاهر ومقرؤ ويتضمن زيادة عن بيان المنتج، سعر البيع المحدد.

المادة 9 : يتعين على الخبازين أن يقدموا للبيع فى وقت واحد مختلف أصناف الخبز.

وعندما يكون الخبازون غير مزودين مطلقا بخبز عاد يتعين عليهم أن يعرضوا مكانه للبيع الخبز المسمى «خبزة الحمية» أو «الخبز الابيض» وعند ذلك يباع خبز الحمية والخبز الابيض بسعر الخبز العادى.

مرسوم رقم 85 - 199 مؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985 ينقل الى ولاية تيبازة، الاملاك والحقوق والعصص والوسائل على اختلاف أنواعها، التي كانت تعوزها مؤسسة « البستنة والمساحات الخضراء » التابعة للجيش الوطني الشعبي ووحدة الاثاث واصلاح المواقع والآثار في سيدي فرج.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان III -

IO و I52 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 09 المؤرخ في 2 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 16 المؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

- وبمقتضى الامر رقم 84 - 02 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1404 الموافق 8 سبتمبر سنة 1984 والمتضمن تعريف الاملاك العسكرية وتشكيلها وتكوينها وتسييرها، المصادق عليه بالقانون رقم 84 - 19 المؤرخ في 6 نوفمبر سنة 1984،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985 لاسيما المادة I53 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 137 المؤرخ في 13 جمادى الاولى عام 1403 الموافق 26 فبراير سنة 1983 والمتضمن نقل الوصاية على تعاونيات المجاهدين وذوي الحقوق، لاسيما المادة 2 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 37 المؤرخ في 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 18 فبراير سنة 1984 والمتضمن توسيع القوانين الاساسية النموذجية للمؤسسة العسكرية لتشمل مؤسسة

اتاة تمويزية قدرها 56,50 دج مع كل قنطار من السميد العادي المسمى « S.S.S.F. » المدمج في الدقيق العادي بمقدار أقصاه 10 ٪ مع المنتج المحصل عليه.

المادة I3 : يترتب على مخزونات السميد والدقيق والكسكس والمجائن الغذائية التي تعوزها الوحدات التابعة لمؤسسات الصناعات الغذائية من الجبوب ومشتقاتها والعائزون الآخرون يوم 31 يوليو سنة 1985 على الساعة 24 تسديد هذه الوحدات لاتاة تمويزية تحدد معدلاتها كما يأتي :

- السميد الممتاز	20,00 دج للقنطار،
- السميد للاستهلاك	15,24 دج للقنطار،
- الدقيق الممتاز	20,39 دج للقنطار،
- الدقيق العادي	18,50 دج للقنطار.

المادة I4 : تدفع الاتاوى التمويزية المنصوص عليها في المادتين I2 و I3 من هذا المرسوم الى الخزينة.

المادة I5 : تثبت المخالفات لاحكام هذا المرسوم ويعاقب عليها طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 المذكور أعلاه.

المادة I6 : تحدد قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالصناعات الحفيفة والوزير المكلف بالتجارة، عند الاقتضاء، كيفيات تطبيق هذا المرسوم.

المادة I7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 ذي القعدة عام 1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985.

الشافلي بن جديد

الوطني ووزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية ووالي تيبازة،

تحدد قوائم الجرود الخاصة بالمؤسسة والوحدة المنحللتان بقرار وزاري مشترك بين وزير الدفاع الوطني ووزير المالية ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

— اعداد حصيلة ختامية لاعمال المؤسسة والوحدة المنحللتان بتاريخ اجراء النقل.

المادة 4 : تلغى الفقرة الاولى والثانية من المادة 2 من المرسوم رقم 83 - 137 المؤرخ في 26 فبراير سنة 1983 والمرسوم رقم 84 - 37 المؤرخ في 18 فبراير سنة 1984 المذكور أعلاه.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 ذي الحجة عام 1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985.

الشاذلي بن جديد

الجيش الوطني الشعبي للبستنة والمساحات الخضراء،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تحل مؤسسة «البستنة والمساحات الخضراء» التابعة للجيش الوطني الشعبي ووحدة الاثاث واصلاح المواقع والاثار في سيدى فرج.

المادة 2 : عملا بأحكام المادة 153 من القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1984 المذكور أعلاه، تنقل الى ولاية تيبازة وتدمج في ملكها الاقتصادي، الاملاك والحقوق والوسائل على اختلاف أنواعها التي كانت تحوزها المؤسسة والوحدة المنحللتان، ويتم هذا النقل مجانا وتكون الملكية المرتبة عليه تامة.

المادة 3 : يترتب على هذا النقل ما يأتي :

— اعداد جرد كمي وكيفي وتقديرى، تقوم به وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يشترك في تعيين أعضائها وزير الدفاع

قرارات، مقررات، مناشير

والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 129 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 12 فبراير سنة 1983 الذى يحدد مهام أجهزة الادارة المركزية فى القطاع الوزارى والقانون الاساسى لبعض موظفيها، لاسيما المادة 10 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة،

وزارة الشؤون الخارجية

قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1405 الموافق 27 يوليو سنة 1985 يتضمن تفويض الامضاء الى رئيس ديوان وزير الشؤون الخارجية.

ان وزية الشؤون الخارجية،

— بمقتضى المرسوم رقم 79 - 250 المؤرخ في 11 محرم عام 1400 الموافق اول ديسمبر سنة 1979

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 17 رجب عام 1405 الموافق 8 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 06 المؤرخة في 14 أبريل سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في ولاية تبسة والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية للبلاط والمواد الحمراء.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الصناعات الخفيفة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 378 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذي يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتها في قطاعي الصناعة والطاقة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 13 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 22 يناير سنة 1984 والمتضمن الترخيص لاجراء الحكومة بتفويض امضائهم،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 29 رجب عام 1404 الموافق اول مايو سنة 1984 والمتضمن تعيين السيد محمد خمار، رئيسا لديوان وزير الشؤون الخارجية،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يفوض الى السيد محمد خمار رئيس الديوان، الامضاء باسم وزير الشؤون الخارجية على جميع الوثائق والمقررات باستثناء القرارات، وذلك في حدود اختصاصاته.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حر بالجزائر في 9 ذي القعدة عام 1405 الموافق 27 يوليو سنة 1985.

أحمد طالب الابراهيمي

قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1405 الموافق 27 يوليو سنة 1985 يتضمن تعيين ملحقة بالديوان

بموجب قرار مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1405 الموافق 27 يوليو سنة 1985، تعين الآنسة طاطة أمغار ملحقة بالديوان، مكلفة بالشؤون العامة والتنسيق بوزارة الشؤون الخارجية.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تبسة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 17 رجب عام 1405 الموافق 8 أبريل سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
زيتوني مسعودى
محمد يعلى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 رجب عام 1405 الموافق 15 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 32 المؤرخة فى 11 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عنابة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لترقية المسكن العائلى.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبناء على المداولة رقم 06 المؤرخة فى 14 أبريل سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية تبسة،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 06 المؤرخة فى 14 أبريل سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى ولاية تبسة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للبلاط والمواد الحمراء.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله البلاط والمواد الحمراء فى ولاية تبسة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى ولاية تبسة ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانتاج وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انتاج مواد البناء والبلاط والمواد الحمراء الاخرى وتسويقها.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية تبسة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة والى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

وتنجز كل العمليات المتعلقة بملكية المسكن الشخصي والعائلي.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية عنابة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجاري به العمل، تحت سلطة الوالي ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والي ولاية عنابة بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 رجب عام 1405 الموافق 15 أبريل سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى
وزير التعمير والبناء
عبد الرحمن بلعياط

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 رجب عام 1405 الموافق 15 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 20 المؤرخة في 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في البلدية والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لترقية المسكن العائلي.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ في 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعي الاسكان والتعمير،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 177 المؤرخ في 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 والمتضمن حل الديوان الوطني للمسكن العائلي وتحويل أعماله وأملكه وحقوقه والتزاماته ومستخدميه،

- وبناء على المداولة رقم 32 المؤرخة في 11 ديسمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عنابة،
يقرر ان مايلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 32 المؤرخة في 11 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عنابة والمتعلقة بانشاء مقاولات ولاتية لترقية المسكن العائلي.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاولات ترقية المسكن العائلي في ولاية عنابة»، وتدعى في صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات في ولاية عنابة ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية لترقية المسكن العائلي

ولاية البلدية» وتدعى فى صلب النص «المقولة».

المادة 3 : يكون مقر المقولة فى ولاية البلدية ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقولة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية ترقية المسكن العائلى وتنجز كل العمليات المتعلقة بملكية المسكن الشخصى والعائلى.

المادة 5 : تمارس المقولة الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية البلدية ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقولة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى وحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقولة حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقولة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية البلدية بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 رجب عام 1405 الموافق 15 أبريل سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
عبد الرحمن بلعياط

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ فى 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الاسكان والتعمير،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 177 المؤرخ فى 22 شوال عام 1404 الموافق 21 يوليو سنة 1984 والمتضمن حل الديوان الوطنى للمسكن العائلى وتحويل أعماله وأملكه وحقوقه والتزاماته ومستخدميه،

- وبناء على المداولة رقم 20 المؤرخة فى 14 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدية،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 20 المؤرخة فى 14 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى البلدية والمتعلقة بإنشاء مقولة ولائية لترقية المسكن العائلى.

المادة 2 : تسمى المقولة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقولة ترقية المسكن العائلى فى

يقررون ما يلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 25 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتعلقة بإنشاء مقالة ولائية لتوزيع مواد البناء بفرداية.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع مواد البناء بفرداية في ولاية غرداية» وتدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في غرداية، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع مواد البناء.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية غرداية ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 رجب عام 1405 الموافق 15 أبريل سنة 1985 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 25 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتضمنة إنشاء المقالة الولائية لتوزيع مواد البناء لفرداية.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة ووزير الصناعات الخفيفة،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 378 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاعى الصناعة والطاقة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط إنشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 دى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 25 المؤرخة في 24 أكتوبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 52 المؤرخة فى 3 ديسمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى اللوائى فى تيارت،

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 52 المؤرخة فى 3 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى اللوائى فى تيارت والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه للبناء الريفى.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله البناء الريفى فى ولاية تيارت» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3: يكون مقر المقاوله فى تيارت، ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للانجاز وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية انجاز أشغال البناء.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية تيارت، ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غرداية بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 رجب عام 1405 الموافق 15 أبريل سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزير الصناعات الخفيفة
زيتونى مسعودى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 24 رجب عام 1405 الموافق 15 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 52 المؤرخة فى 3 ديسمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى اللوائى فى تيارت والمتضمنه انشاء المقاوله اللوائية للبناء الريفى.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التعمير والبناء والاسكان،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 190 المؤرخ فى 6 شعبان عام 1402 الموافق 29 مايو سنة 1982، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاعى الاسكان والتعمير،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 31 المؤرخة فى 28 يناير سنة 1985 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عين تموشنت،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 31 المؤرخة فى 28 يناير سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عين تموشنت والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لتوزيع المواد الغذائية ومواد حفظ الصحة والصيانة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله لتوزيع المواد الغذائية ومواد حفظ الصحة والصيانة فى ولاية عين تموشنت» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية تيارت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 24 رجب عام 1405 الموافق 15 أبريل سنة 1985.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية

محمد يعلى
عبد الرحمن بلعياط

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 31 المؤرخة فى 28 يناير سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عين تموشنت والمتضمنه انشاء المقاوله الولائيه لتوزيع المواد الغذائية ومواد حفظ الصحة والصيانة بعين تموشنت.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة،

المادة 3 : يكون مقر المقابلة في عين تموشنت، ويمكن نقله الى أى مكان آخر مع تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقابلة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية التوزيع بالجملة للمواد الغذائية ومواد حفظ الصحة والصيانة.

المادة 5 : تمارس المقابلة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية عين تموشنت ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بموافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقابلة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائى.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق مستلكات المقابلة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 مع المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقابلة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية عين تموشنت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985.

عن وزير الداخلية
والجماعات المحلية
الامين العام
عبد العزيز مضوى

عن وزير التجارة
الامين العام
مراد مدلسى

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 32 المؤرخة في 28 يناير سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في عين تموشنت والمتضمنة انشاء المقابلة الولائية للتوزيع بالتفصيل بعين تموشنت.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة.

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقابلة العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 32 المؤرخة في 28 يناير سنة 1985 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في عين تموشنت،

يقرران مايلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 32 المؤرخة في 28 يناير سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عين تموشنت والمتعلقة بإنشاء مقالة ولائية للتوزيع بالتفصيل.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقالة للتوزيع بالتفصيل في ولاية عين تموشنت» وتدعى في صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة في عين تموشنت ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع مختلف المواد بالتفصيل.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية عين تموشنت ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تعدد في وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف الى ولاية عين تموشنت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985.

عن وزير الداخلية والجماعات المحلية الامين العام عبد العزيز مضوى	عن وزير التجارة الامين العام مراد مدلسى
--------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 34 المؤرخة في 28 يناير سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في عين تموشنت والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية في عين تموشنت.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة.

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية عين تموشنت ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية عين تموشنت بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985.

عن وزير التجارة
الامين العام
مراد مدلسى

عن وزير الداخلية
والجماعات المحلية
الامين العام
عبد العزيز مضوى

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاوله العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذى فى الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 34 المؤرخة فى 28 يناير سنة 1985 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عين تموشنت،

يقرر ان ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 34 المؤرخة فى 28 يناير سنة 1985 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عين تموشنت والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لتوزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية فى ولاية عين تموشنت» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى عين تموشنت ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

يقران مايلي :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة في 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية للتوزيع بالتفصيل في غليزان.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله للتوزيع بالتفصيل بغليزان في ولاية غليزان» وتدعى في صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في غليزان ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع مختلف المواد بالتفصيل.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية غليزان ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 16 المؤرخة في 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في مستغانم والمتضمنه انشاء المقاوله الولائية للتوزيع بالتفصيل بغليزان.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة.

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفه المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التجارة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 الذى يحدد شروط انشاء المقاوله العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

- وبناء على المداولة رقم 16 المؤرخة في 11 نوفمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في مستغانم.

يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع التجارة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983، الذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 545 المؤرخ في 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن تشكيل المجلس التنفيذي في الولاية وتنظيمه وعمله،

— وبناء على المداولة رقم 17 المؤرخة في 11 نوفمبر سنة 1984 والصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى مستغانم.

يقرران ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 17 المؤرخة في 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى مستغانم والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لتوزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية بغليزان.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات توزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية فى ولاية غليزان» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى غليزان ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غليزان بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985.

عن وزير الداخلية
والجماعات المحلية
الامين العام
عبد العزيز مضوى

عن وزير التجارة
الامين العام
مراد مدلسى

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 17 المؤرخة فى 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولاى فى مستغانم والمتضمنة انشاء المقاولات الولاية لتوزيع الاجهزة المنزلية والمكتبية بغليزان.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة.

— وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الولاية،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 383 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981 الذى

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية غليزان ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائى.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983- المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غليزان بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985.

عن وزير الداخلية
والجماعات المحلية
الامين العام
مراد مدلسى

عبد العزيز مضوى

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 18 المؤرخة في 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى مستغانم والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه للمواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة بغليزان.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقاوله المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة فى ولاية غليزان» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى غليزان ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 18 المؤرخة فى 11 نوفمبر سنة 1984 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى مستغانم والمتضمنة انشاء المقاوله اللائيه للمواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة.

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير التجارة.

وزارة الاعلام

قران وزارى مشترك مؤرخ فى 17 شوال عام 1405 الموافق 6 يوليو سنة 1985، يحدد مواصفات بطاقة التعريف المهنية الوطنية للصحافى وكيفيات اعدادها، ومدة صلاحيتها.

ان وزير الاعلام،

ووزير الداخلية والجماعات المحلية،

— بمقتضى القانون رقم 82 — 01 المؤرخ فى 12 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982 والمتضمن قانون الاعلام،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 570 المؤرخ فى 9 محرم عام 1404 الموافق 15 أكتوبر سنة 1983 والمتعلق بتشكيل اللجنة الوطنية الخاصة ببطاقة التعريف المهنية الوطنية للصحافى وعملها، لاسيما المادتان 14 و 17 منه،

يقرران مايلى :

المادة الاولى : يحدد هذا القران مواصفات بطاقة التعريف المهنية الوطنية للصحافى، وكيفيات اعدادها ومدة صلاحيتها.

المادة 2 : تكون بطاقة التعريف المهنية الوطنية للصحافى التى يرفق نموذجها بالنسخة الاصلية من هذا القرار، ذات لون أزرق، وشكل مستطيل، وتكون أبعادها حسب الآتى :

— 90 مم طولاً،

— 60 مم عرضاً.

وهى مطبوعة باللغة الوطنية، والانكليزية والفرنسية وتحمل البيانات الآتية :

— اسم الصحافى ولقبه،

بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا لتقديم الخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع المواد الغذائية ومنتجات حفظ الصحة والصيانة بالجملة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية غليزان ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس مدير تنشيط الوحدات الاقتصادية المحلية الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غليزان بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 2 شعبان عام 1405 الموافق 22 أبريل سنة 1985.

عن وزير الداخلية	عن وزير التجارة
والجماعات المحلية	الامين العام
الامين العام	مراد مدلسى
عبد العزيز مضوى	

المادة 7 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 شوال عام 1405 الموافق 6 يوليو سنة 1985.

وزير الاعلام
بشير رويس
وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى

وزارة التجارة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 رمضان عام 1405 الموافق 4 يونيو سنة 1985، يتضمن نقل ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية من المؤسسة الوطنية للتجهيزات والمعدات الطبية الى المؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بمدينة الجزائر والمؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بقسنطينة والمؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بوهران، بالنسبة لبعض المنتجات.

ان وزير الصحة العمومية،

ونائب الوزير المكلف بالتجارة الخارجية،

- بمقتضى القانون رقم 78 - 02 المؤرخ في 3 ربيع الاول عام 1389 الموافق 11 فبراير سنة 1978 والمتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 74 - 14 المؤرخ في 6 ذى الحجة عام 1393 الموافق 30 يناير سنة 1974 والمتعلق بالرخص الاجمالية للاستيراد،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 09 المؤرخ في 16 صفر عام 1401 الموافق 24 يناير سنة 1981 الذي

- تاريخ ميلاده،

- جنسيته،

- مقر سكناه،

- الجهاز الذي يشتغل عنده،

- كلمة «صحافة» مطبوعة بكيفية شفافة، ومكتوبة باللغة الوطنية، وكذلك عمودان متوازيان باللونين الاخضر والاحمر.

ويجب أن تضم، زيادة على ذلك، صورة صاحبها، وتوقيعه، ورقم البطاقة وتاريخ اعدادها وكذلك الملاحظة الآتية باللغة الوطنية :

(على السلطات المدنية والعسكرية تسهيل مهمة حامل هذه البطاقة).

المادة 3 : تثبت تأشيرة وزير الاعلام، أو حسب كل حالة، تأشيرة وزير الداخلية والجماعات المحلية، أو تأشيرة وزير الدفاع الوطنى فى الوجه الخلفى للبطاقة.

المادة 4 : يجب أن تلبس كل بطاقة أعدت اعدادا قانونيا، وموقعة من صاحبها بغشاء شفاف يلتصق بها تماما.

المادة 5 : تفتح دفاتر خاصة لدى وزارة الاعلام لتسجيل جميع البطاقات المسلمة فيها حسب ترتيبها العددي والزمني.

المادة 6 : تحدد مدة صلاحية بطاقة التعريف المهنية الوطنية للصحافى بخمس (5) سنوات.

يجب على صاحب البطاقة، فى حالة انتهاء عمله الصحافى، أن يردها الى أمانة اللجنة الوطنية وعلى صاحب البطاقة، فى حالة افتقادها أو تلفها أو ضياعها أن يقدم تصريحاً بذلك الى أمانة اللجنة الوطنية فى أجل لا يتجاوز 48 ساعة.

القائمة «أ»

- 30 - 05 - I2 : أسمنت ومواد أخرى لسد الاسنان،
 34 - 07 - I : شموع لصنع نماذج الاسنان،
 38 - I9 - 28 : جبس ومحضرات أساسها الجبس،
 70 - I3 - 0I : رضاعات مع زجاج،
 90 - 23 - II : مقاييس حرارة طبية فقط.

القائمة «ب»

- 38 - I9 - 29 : حوافز مركبة للتشخيص أو للمختبرات،
 40 - I2 : أدوات نظافة وصيدلية (بما فيها رضاعات الاطفال) مع مطاط مفلكن، غير قاس، ولو احتوى على أجزاء مع مطاط قاس.

المادة 3 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 15 رمضان عام 1405 الموافق 4 يونيو سنة 1985.

وزير الصحة نائب الوزير المكلف
 جمال الدين حوحو بالتجارة الخارجية
 محمد أبركان

مجلس المحاسبة

مقرر مؤرخ في 29 رمضان عام 1405 الموافق 18 يونيو سنة 1985 يتضمن تكوين اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بأسلاك موظفي مجلس المحاسبة.

بموجب مقرر مؤرخ في 29 رمضان عام 1405 الموافق 18 يونيو سنة 1985 يحدد تكوين اللجان المتساوية الاعضاء المختصة بأسلاك الموظفين الإداريين والتقنيين لمجلس المحاسبة كالتالي :

يعدل المرسوم رقم 74 - I4 المؤرخ في 30 يناير سنة 1974 والمتعلق بالرخص الاجمالية للاستيراد،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 390 المؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1405 الموافق 22 ديسمبر سنة 1984 والمتعلق بتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية، لاسيما المادة II منه،

يقرر ان ما يلي :

المادة الاولى : يحول جزء مع احتكار الدولة للتجارة الخارجية الذي تطبقه المؤسسة الوطنية للتجهيزات والمعدات الطبية الى المؤسسات الوطنية لتمويل بالمنتجات الصيدلانية (المؤسسة الوطنية لتمويل بالمنتجات الصيدلانية بمدينة الجزائر، والمؤسسة الوطنية لتمويل بالمنتجات الصيدلانية بقسنطينة، والمؤسسة الوطنية لتمويل بالمنتجات الصيدلانية بوهران)، بالنسبة للبنود الجمركية التالية :

- 30 - 05 - I2 : أسمنت ومواد أخرى لسد الاسنان،
 34 - 07 - I : شموع لصنع نماذج طب الاسنان،
 38 - I9 - 28 : جبس ومحضرات أساسها الجبس مدروس خصيصا لفتح طب الاسنان،

38 - I9 - 29 : حوافر مركبة للتشخيص أو للمختبرات،

- 40 - I2 : أدوات نظافة وصيدلية (بما فيها رضاعات الاطفال) مع مطاط مفلكن، غير قاس، ولو احتوى على أجزاء من مطاط قاس،

70 - I3 - 0I : رضاعات مع زجاج،

90 - 23 - II : مقاييس حرارة طبية فقط.

المادة 2 : توزع البنود الجمركية المذكورة في المادة الاولى أعلاه كالتالي :

أ - ممثلو الموظفين

المجموعة	اللجنة المختصة للسلك	الأعضاء الاصليون	الأعضاء الاضافيون
1	المدققون	سليمان سابق جيلالي جمعة	محمد برنجة -
2	كتاب الضبط الملحقون الاداريون	سعيد قريش العبد درياس	- -
3	الكتاب الاداريون	يوسف حابة عبد الكريم بوروناش	فتيحة عسال أرزقي ايمون
4	الأعوان الاداريون	خضر تينة نسيم نقازي	عيني أكيف لونة عينوش
5	الأعوان الضاربون على الآلة الكاتبة العمال المهنيون من الدرجة الاولى سائقو السيارات من الدرجة الاولى	يمينة بكوش عائشة يانات محمد سي الهادي	نجمة نسناس بشير حمدي محمد ضيف الله
6	أعوان المكتب سائقو السيارات من الدرجة الثانية أعوان المصلحة	عمر قاسمي يحيى قويدر محمد حيدوش	مبارك لتلات ب. رابح ملال علاوة العايب

- عبد القادر بوعمامة

2 - الأعضاء الاضافيون :

- ابراهيم عمار أوشيش

- محمد مصباح.

ب - ممثلو الادارة في اللجان المتساوية
الأعضاء المبينة أدناه :

1 - الأعضاء الأصليون :

- عبد الحليم شعلال